



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединённых Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما 9-13 يوليو/تموز 2018

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

### موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن حالة وتنفيذ اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (التدابير التي تتخذها دولة الميناء)، وخاصة عن نتائج الاجتماع الأول للأطراف وإجراءات المتابعة، وكذلك برنامج المنظمة لتنمية القدرات الذي يركز على تنفيذ التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصيد الدولي التكميلية. كما تعرض الوثيقة التقدم المحرز في تطوير وتنفيذ السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين (السجل العالمي)، وفي وضع الخطوط التوجيهية الفنية بشأن منهجيات ومؤشرات تقدير حجم وأثر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فضلاً عن الجهود المبذولة للقيام باستعراض عالمي شامل لممارسات النقل من سفينة إلى أخرى. وتعرض الوثيقة أيضاً نتائج وتوصيات الدورة الرابعة للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية، وقضية إعانات الدعم والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ودور المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض الوثيقة حالة الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد والنتائج ذات الصلة التي تمخضت عنها الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك، فضلاً عن التقدم المحرز في مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-6-1.

### إن اللجنة مدعوة إلى:

◀ الترحيب بتزايد الالتزام العالمي تجاه اتفاق منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (التدابير التي تتخذها دولة الميناء)، وحث كافة أعضاء المنظمة على أن يصبحوا أطرافاً في هذا الاتفاق.



mx190

MX190/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة الموجود على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع: <http://www.fao.org/about/meetings/cofi/ar>

- ◀ والإحاطة علماً باستنتاجات الاجتماع الأول للأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ومجموعات العمل الفرعية.
- ◀ والترحيب بالجهود الجارية لتنمية القدرات لتلبية احتياجات الدول النامية في مجال التنفيذ الفعال للتدابير التي تتخذها دولة الميناء والصكوك الدولية التكميلية. وتشجيع الأعضاء على دعم البرنامج العالمي لتنمية القدرات المتعلق بالاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء الخاص بالمنظمة.
- ◀ والترحيب بالتقدم المحرز على صعيد إعداد وتطبيق السجل العالمي، وخاصة من خلال إصدار النسخة الأولى لنظام المعلومات في عام 2017 إلى أعضاء المنظمة ليقوموا بتحميل البيانات.
- ◀ والنظر في استنتاجات وتوصيات الاجتماعين الثالث والرابع للفريق العامل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح باب العضوية للسجل العالمي.
- ◀ والإحاطة علماً بتنسيق الجهود التي بذلتها المنظمة والدول في توفير النسخة العامة الأولى للسجل العالمي في عام 2018 والدعوة إلى مشاركة أعضاء المنظمة مشاركةً أوسع عن طريق تقديم بيانات ليكون لهذه المبادرة الأثر المنشود في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والدعم الفعال لتنفيذ اتفاق التدابير التي تتخذها دولة الميناء وغيره من الصكوك والآليات والأدوات الدولية الأخرى.
- ◀ والإحاطة علماً بالتقدم المحرز في وضع خطوط توجيهية فنية بشأن منهجيات ومؤشرات تقدير حجم وأثر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والنظر في التوصية باستخدام هذه الخطوط التوجيهية.
- ◀ والنظر في نتائج الاستعراض العالمي الشامل لممارسات النقل من سفينة إلى أخرى وتوفير التوجيه لاتخاذ مزيد من الإجراءات.
- ◀ والإحاطة علماً بحالة المفاوضات الدولية بشأن إعانات الدعم والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- ◀ وأخذ العلم بنتائج وتوصيات الدورة الرابعة للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية.
- ◀ والإحاطة علماً بنتائج الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك في ما يتعلق بالخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد.
- ◀ والإحاطة علماً بالتقدم المحرز بصدد مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-6-1 "التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم".
- ◀ والتذكير بالدور الهام الذي تواصل أداءه المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتشجيع اعتماد تدابير الصون والإدارة ذات الصلة بذلك.

## أولاً - مقدمة

1- منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك، تضمنّ الطريق إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عدداً من الإنجازات الحديثة العهد الجديرة بالثناء، وخاصة الدعم المتنامي للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء) وتنفيذ هذا الاتفاق، وإطلاق النسخة الأولى من السجلّ العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين، واعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد. وبالإضافة إلى هذه الصكوك الدولية، وخلال فترة ما بين الدورتين، توسّع نطاق العمل المتعلق بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لضمان إحراز تقدم في أوجه أخرى هامة في هذا المجال. ومن ذلك دراسة عالمية عن النقل من سفينة إلى أخرى والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فضلاً عن مواصلة الجهود المبذولة لوضع خطوط توجيهية فنية لتقدير حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وبالإضافة إلى ذلك فإن الخطوط التوجيهية الطوعية لوسم معدات الصيد (الوثيقة COFI/2018/inf.25)، التي تُطرح للمصادقة عليها في الدورة الحالية للجنة مصايد الأسماك، تمثل خطوة هامة نحو تحسين وضبط ممارسات الصيد.

2- وما زال برنامج العمل لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يتنامى بما يكفل استمرار تزايد الوعي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والالتزام العالمي به، ويضمن أن تستمر في التضاؤل وسائل التملّص من التنظيم والإنفاذ، خاصة عندما يقترن ذلك بمكاسب مصاحبة في الرصد والمراقبة والإشراف. وقد تمّ في 5 يونيو/حزيران 2018 في مقر منظمة الأغذية والزراعة الاحتفال للمرة الأولى باليوم الدولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.<sup>1</sup>

## ثانياً - تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني

### دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والخطوات المقبلة

3- دخل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء حيز النفاذ في 5 يونيو/حزيران 2016، بعد 30 يوماً من تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام أو الموافقة أو القبول الخامس والعشرين لدى المدير العام. وفي يونيو/حزيران 2018، كان هناك 55 طرفاً في الاتفاق. وعلاوة على ذلك، يواصل عدد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك مواءمة خططه وتدابيره الرامية إلى مراقبة الموانئ مع أحكام الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء.

4- وعملاً بتوجيه لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثانية والثلاثين، عقد الاجتماع الأول للأطراف في الاتفاق في أوسللو، النرويج، من 29 إلى 31 مايو/أيار 2017 (الوثيقة COFI/2018/Inf.16). وحضر الاجتماع 36 طرفاً و16 دولة أخرى و11 منظمة حكومية دولية و4 منظمات غير حكومية. واختتمت أطراف الاتفاق عدداً من المسائل

<sup>1</sup> في 5 ديسمبر/كانون الأول 2017، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 5 يونيو/حزيران اليوم العالمي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تبعاً لمقترح تقدمت به منظمة الأغذية والزراعة.

المتعلقة بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء، وبنقل المعلومات وتبادلها إلكترونياً ونشرها، ومتطلبات الدول النامية، ورصد واستعراض وتقييم تنفيذ الاتفاق واجتماعات المتابعة.

5- وافقت أطراف الاتفاق على أن تتولى المنظمة دور جمع المعلومات اللازمة لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك المعلومات عن الموانئ المعيّنة وجهات الاتصال الوطنية وأي معلومات أخرى ذات صلة مفيدة لتنفيذ الاتفاق. وفي ما يتعلق بمشاركة الدول غير الأطراف في الاتفاق، وافقت الدول الأطراف على أن تسعى المنظمة أيضاً إلى جمع معلومات عن جهات الاتصال من الدول غير الأطراف.

6- وفي ما يتعلق بنقل المعلومات وتبادلها إلكترونياً ونشرها، وافقت أطراف الاتفاق على أن تعطى الأولوية في البداية لضرورة توفير المعلومات الأساسية، في حين يمكن تطوير نظم معلومات أكثر تقدماً في مرحلة لاحقة، بناءً على متطلب تبادل المعلومات المشار له في الاتفاق. وجرى تسليط الضوء على أن مسألة الشفافية وإمكانية النفاذ في ما يتعلق بتبادل المعلومات ستكون حاسمة وعلى أنه ينبغي أخذ ضرورة توحى الدقة بالاعتبار. واتفق أيضاً على إنشاء فريق عامل تقني مفتوح باب العضوية لتقديم التوجيهات بشأن تطوير آلية لتبادل المعلومات ومسائل فنية أخرى، بما في ذلك الحاجة إلى توفير مستويات متنوعة من النفاذ إلى المعلومات تبعاً لطبيعة المعلومات المقدمة.

7- أنشأت الأطراف في الاتفاق "مجموعة العمل على الجزء 6" وأقرت اختصاصاتها المرجعية. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الأطراف المنظمة إلى تعزيز دعمها المالي والفني لجهود تنمية القدرات، بما في ذلك للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تواجه بشكل خاص صعوبة في تنفيذ الاتفاق.

8- وفي ما يتعلق برصد واستعراض وتقييم تنفيذ الاتفاق، اتفقت الأطراف على أنه سيكون من الضروري إجراء استعراض التنفيذ من خلال استبيان يجري كل سنتين في البداية، وبعد ذلك بوتيرة تحددها الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الأطراف على أن تقوم الأمانة بصياغة استبيان إلكتروني نموذجي لغرض رصد تنفيذ الاتفاق، وكذلك تسجيل التحديات التي تواجهه. وستقوم مجموعة العمل الفنية باستعراض هذا الاستبيان وصقله. ووافقت أطراف الاتفاق على عقد اجتماعات مرة كل سنتين إلى جانب عقد اجتماعات فنية إضافية حسب الاقتضاء.

9- وقد بحث الاجتماع الأول لمجموعة العمل المخصصة (مجموعة العمل على الجزء 6)، الذي عقد في أوسلو، النرويج، في يومي 1 و2 يونيو/حزيران 2017، في المتطلبات الرئيسية للدول النامية وأولوياتها في تنفيذ الاتفاق (الوثيقة COFI/2018/SBD.8). وتم التأكيد على الرابط الهام بين الأنشطة التي يدعمها صندوق المساعدة وبين برنامج المنظمة لتنمية القدرات في دعم الاتفاق والصكوك التكميلية. واعتمدت الاختصاصات المرجعية لآلية التمويل لمساعدة الدول الأطراف النامية وأوصي بمصادقة الأطراف عليها في اجتماعها المقبل. وسيعقد الاجتماع الثاني لمجموعة العمل على الجزء 6 في يومي 5 و6 يوليو/تموز 2018، مباشرة قبل دورة لجنة مصايد الأسماك هذه.

10- منذ اختتام الاجتماع الأول للأطراف، لا زالت المنظمة تعمل على وضع نماذج لتبادل المعلومات عن جهات الاتصال الوطنية والموانئ المعيّنة. وأطلق في أبريل/نيسان 2018 موقع إلكتروني جديد للاتفاق وأصبحت نماذج الموانئ وجهات الاتصال الوطنية المعيّنة التي صاغتتها المنظمة متوفرة عليه. وستُجرب هذه النماذج من خلال الموقع الجديد وهي متاحة الآن كي تستعرضها الأطراف في اجتماعها الثاني. ويوفر موقع الاتفاق أيضاً تطبيقاً لدعم تنسيق أنشطة تنمية القدرات المتعلقة بالاتفاق.

11- عقد الاجتماع الأول للفريق العامل التقني المفتوح باب العضوية المعني بتبادل المعلومات في لندن، المملكة المتحدة من 16 إلى 18 أبريل/نيسان 2018 (الوثيقة COFI/2018/SBD.9). ونظر الاجتماع في نوع النظام العالمي لتبادل المعلومات الذي ينبغي وضعه لدعم تنفيذ الاتفاق. ووافق الاجتماع على أن من المناسب اتباع نهج من مرحلتين لوضع هذا النظام. فتمت المرحلة الأولى تبادل المعلومات الأساسية كالمعلومات عن الموانئ المعيّنة وجهات الاتصال الوطنية، بينما تركز المرحلة الثانية على وضع نظام عالمي متين ييسر التبادل الفوري في الوقت الحقيقي تقريباً للمعلومات، بحيث يشمل قسماً للمعلومات متاحاً للعموم وقسم نفاذ محدود للمعلومات المحمية مثل تقارير تفتيش الموانئ. ووافق الاجتماع على أن آلية تبادل المعلومات هامة وأنه ينبغي استخدام الطرائق التي تتيح تبادل المعلومات في الوقت المناسب. واتفق كذلك على أن تبحث المنظمة في خيارات تيسير اتباع نهج موحد للتبادل الإلكتروني للمعلومات. ووافق الاجتماع على أهمية الروابط مع النظم ذات الصلة التي تستخدمها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، كما مع النظم العالمية مثل النظام العالمي المتكامل لمعلومات الشحن الخاص بالمنظمة البحرية الدولية (GISIS) ونظام إكواسيس (Equasis) للمعلومات المتعلقة بسلامة السفن وشركات الشحن، كما وافق على أن السجل العالمي يشكل منصة واعدة لتبادل المعلومات ويمكن أيضاً ربطه بالنظام العالمي لتبادل المعلومات.

12- وسيعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل التقني المفتوح باب العضوية المعني بتبادل المعلومات في جمهورية كوريا قبل الاجتماع الثاني لأطراف الاتفاق في عام 2019.

### ثالثاً- البرنامج العالمي لتنمية القدرات

13- واصلت المنظمة في فترة ما بين الدورتين توسيع وزيادة أنشطة تنمية القدرات لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصكوك التكميلية وآليات مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وستبني هذه الجهود على المساعدة التي قدمها من قبل برنامج التعاون التقني في المنظمة الذي قدم منذ عام 2015 المساعدة إلى 37 بلداً.

14- وتقوم المنظمة حالياً بتنفيذ برنامج لتنمية القدرات مدته خمس سنوات من خلال مشاريع يدعمها شركاء ومانحون، تُنفذ على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وقد صودق على هذا البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2016، وبدءاً من أبريل/نيسان 2018، تلقى، من الاتحاد الأوروبي والنرويج وجمهورية كوريا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، تمويلاً بلغ مجموعه 9.7 مليون دولار أمريكي على مدى 5 سنوات كبادرة وسيقدم دعماً لنحو 33 بلداً.

15- على وجه التحديد، تدعم هذه المشاريع البلدان في: (1) إجراء تقييم لقدراتها القانونية والمؤسسية والتشغيلية على تنفيذ الاتفاق والصفوك التكميلية والآليات الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (2) وتقوية السياسات الوطنية والأطر التشريعية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (3) وتقوية نظم الرصد والمراقبة والإشراف، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وآليات للمواءمة والتنسيق والتعاون الإقليمي؛ (4) وتعزيز القدرة على تحسين أداء دولة العلم، بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية ذات الصلة التي أصدرتها المنظمة، وعلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية بحق الأشخاص المنخرطين والكيانات المنخرطة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وحسب الاقتضاء (5) تنفيذ تدابير النفاذ إلى السوق، مثل برامج توثيق وتتبع المصيد. ويجري في إطار مشاريع معينة دعم الأنشطة المتعلقة بزيادة تطوير السجل العالمي، وتعزيز قاعدة البيانات Portlex - قاعدة بيانات المنظمة بشأن تدابير الدولة - ولتطوير بوابة تنمية القدرات المتعلقة باتفاق التدابير التي تتخذها دولة الميناء، والتي ستستضيفها المنظمة.

## رابعاً- السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين (السجل العالمي)

16- منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك، أحرز الكثير من التقدم في السجل العالمي<sup>2</sup>. وبالاستفادة من الخبرة التي اكتسبت من خلال مشروع تجربي<sup>3</sup> اشترك فيه 11 شريكا<sup>4</sup>، صدرت في أبريل/نيسان 2017 النسخة الأولى من نظام معلومات السجل العالمي<sup>5</sup> وأتيحت حصرياً لأعضاء المنظمة لتحميل بيانات والاطلاع على المعلومات عن السفن. ومنذ ذلك الحين، بدأ عدد من الدول تحميل البيانات على هذا النظام فأصبح يحقق حالياً تغطية جيدة لمنطقتي أمريكا اللاتينية وأوروبا<sup>6</sup>. وينبغي تعزيز المشاركة من مناطق أخرى في هذه المرحلة الأولية. وأدرج معظم الدول تفاصيل السفن أساساً لسفن المرحلة الأولى<sup>7</sup>، مع بعض التوسع بالمثل للمرحلتين 2 و3<sup>8</sup>. وبدأت عدة دول أيضاً تدرج تفاصيل تاريخية وتراخيص الصيد ومعلومات عن الامتثال.

17- عقد الاجتماع الثالث والرابع للفريق العامل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح باب العضوية للسجل العالمي في يونيو/حزيران 2017<sup>9</sup> (الوثيقة COFI/2018/SBD.10) وفي أبريل/نيسان 2018<sup>10</sup> (الوثيقة COFI/2018/SBD.11)، على التوالي. ووافق الاجتماع الثالث (يونيو/حزيران 2017) على أهمية الإطلاق العام للسجل العالمي في الوقت المناسب لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، خاصة عن طريق التحقق من البيانات وتحليل المخاطر. ولتسريع المشاركة، أقر الاجتماع قيمة أن تكون هناك خيارات بديلة ولكن محدودة

<sup>2</sup> <http://www.fao.org/3/a-i6882e.pdf>

<sup>3</sup> <http://www.fao.org/global-record/background/global-record-pilot-project/en>

<sup>4</sup> إسبانيا وإندونيسيا وأوروغواي وآيسلندا وجزر القمر وسيشيل وغانا والفلبين وكولومبيا وموريشيوس وموزامبيق.

<sup>5</sup> <http://www.fao.org/global-record/news-events/detail/en/c/882133/>

<sup>6</sup> <http://www.fao.org/global-record/news-events/news/en>

<sup>7</sup> السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن أو يبلغ طولها 24 متراً وما فوق.

<sup>8</sup> تشمل المرحلتان 2 و3 السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 10 أطنان أو يبلغ طولها 12 متراً وما فوق.

<sup>9</sup> <http://www.fao.org/fishery/nems/40941/en>

<sup>10</sup> <http://www.fao.org/fishery/nems/41011/en>

للدول لتقدم بيانات إلى السجل العالمي، بما في ذلك من نظم معلومات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وقاعدة بيانات IHS Maritime and Trade (IHS&T)، رهناً بموافقة الدولة المدرجة في بوابة السجل العالمي. واستكشف الاجتماع الرابع<sup>11</sup> (أبريل/نيسان 2018) سبل توسيع نطاق مشاركة الدول، وخاصة باستخدام الآليات التلقائية لتبادل البيانات<sup>12</sup> التي يجري تطويرها في السجل العالمي وتعزيز مشاركة المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من خلال الروابط مع السجل العالمي<sup>13</sup>. ونوّه الفريق العامل بقرار المنظمة البحرية الدولية A.1117(30) (الوثيقة 8/inf.8/2018/GRWG/4)<sup>14</sup> الذي يوسّع الاستخدام الطوعي لنظام أرقام السفن الصادر عن هذه المنظمة ليشمل سفن الصيد غير الفولاذية البدن وفئات الطول التي تتعدى المرحلة 1، وشدّد على أن الدول قد تحتاج إلى تعديل تشريعاتها الوطنية لتجعل استخدام أرقام المنظمة البحرية الدولية ملزماً، وعلى أن المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك قد تحتاج إلى تحديث تدابيرها حسب الاقتضاء. وكرر الفريق العامل التأكيد على أهمية الإسراع بتنفيذ وإصدار السجل العالمي لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وخاصة للتحقق من البيانات، بالنظر إلى ضرورة ربط نتائج أي تفتيش مع سفينة معينة. ووافق أيضاً على أن السجل العالمي قد يدعم تحليل المخاطر في هذه المرحلة الأولية جداً من تنفيذ الاتفاق وأن يكون بمثابة مقدمة للنظام العالمي المقرر إنشاؤه لتبادل المعلومات المتعلقة بالتفتيش بموجب الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. وأشار الفريق العامل إلى الفرص المتاحة لدعم تنمية القدرات، وخاصة لمواصلة تطوير نظم المعلومات المتكاملة والآليات التلقائية لتبادل البيانات.

18- أُطلق في يناير/كانون الثاني 2018 إجراء لتعيين جهة الاتصال الوطنية الرسمية للسجل العالمي، لمتابعة تقديم البيانات للنسخة المتاحة للعموم من النظام. وتُشجّع الدول على زيادة مشاركتها من خلال تقديم البيانات قبل الإصدار العام لنظام معلومات السجل العالمي المتوقع قبل الدورة الثالثة والثلاثين للجنة مصائد الأسماك. وسيبرز هذا الإصدار مدى فائدة السجل العالمي ودوره في دعم الصكوك الدولية من مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية وغيرها من المبادرات والأدوات التكميلية مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم والخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد. وعلاوة على ذلك، يمكن للدول المشاركة أن تعرض التزامها بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وجهودها المشتركة في هذا الصدد.

19- وفي عام 2018، قدمت حكومة السويد مساهمة بحوالي 0.9 مليون دولار في تطوير وتنفيذ السجل العالمي لفترة خمس سنوات. هكذا، إلى جانب مساهمات من الاتحاد الأوروبي وحكومات آيسلندا وجمهورية كوريا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تكفل تمويل تطوير النظام لفترة إضافية من سنتين إلى ثلاث سنوات ويجري توسيع نطاق أنشطة تنمية القدرات لدعم مشاركة الدول في السجل العالمي.

<sup>11</sup> <http://www.fao.org/fi/static-media/MeetingDocuments/GlobalRecord/GRWG4/2e.pdf>

<sup>12</sup> [http://www.fao.org/fi/static-](http://www.fao.org/fi/static-media/MeetingDocuments/GlobalRecord/GRWG4/Inf12e.pdf) (Fisheries Language for Universal eXchange) FLUX

<sup>13</sup> تقدم البيانات خاضع لموافقة الدولة المعنية.

<sup>14</sup> <http://www.fao.org/fi/static-media/MeetingDocuments/GlobalRecord/GRWG4/A30Res1117e.pdf>

## خامساً- حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

20- رحّبت الدورة الثانية والثلاثون للجنة مصايد الأسماك بالاستعراض العالمي لتقدير مستويات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم<sup>15</sup> ودعمت قيام المنظمة بوضع الخطوط التوجيهية الفنية بشأن منهجيات ومؤشرات تقدير حجم وأثر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد عقدت المنظمة حلقة عمل ثانية للخبراء (يونيو/حزيران 2018) لاستعراض مشروع الخطوط التوجيهية الفنية، ويجري عرض نسخة مبكرة من هذا المشروع في هذه الدورة للجنة مصايد الأسماك (الوثيقة COFI/2018/SBD.13). وستوضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية خلال عام 2018.

## سادساً- النقل من سفينة إلى أخرى والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

21- شجّعت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثانية والثلاثين التي عقدت في عام 2016 المنظمة على بدء العمل على النقل من سفينة إلى أخرى والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك: استعراض اللوائح التنظيمية الحالية والممارسات الراهنة في ما يتعلق بعمليات نقل الشحنات في البحر من سفينة إلى أخرى والنظر في تحديد العمليات التي يجوز القيام بها، إن وجدت؛ وإعطاء توجيهات بشأن آليات ضبط محددة حيث تُجاز عمليات نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى وتخضع للوائح تنظيمية؛ واستعراض إجراءات إصدار تراخيص وإشعارات نقل الشحنات من سفينة إلى أخرى وشروط رفع التقارير والشفافية وغيرها من الأدوات التي تستخدم لتوفير رصد وضبط للنقل من سفينة إلى أخرى مستقلين.

22- وفي عام 2017، بدأت المنظمة دراسة عالمية شاملة عن النقل من سفينة إلى أخرى والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك مراجعة للأدبيات ومسح لأصحاب المصلحة ودراسات حالة (الوثيقة COFI/2018/SBD.15).

23- أعدت الدراسة العالمية الشاملة واستعرضت في حلقة عمل للخبراء حول النقل من سفينة إلى أخرى والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عقدت في روما، من 21-23 فبراير/شباط 2018 (الوثيقة COFI/2018/SBD.14).

24- نظرت حلقة العمل في أمثلة فعّالة وغير فعّالة على رصد وضبط النقل من سفينة إلى أخرى ووافقت على أن عمليات النقل هذه تشكّل جزءاً هاماً من عمليات الصيد، وأنها عندما ترصد وتراقب على النحو المناسب لا تشكّل خطراً إضافياً على البيئة البحرية أو على استدامة الأرصد السمكية. وقد أشير إلى أن هناك على ما يبدو زيادة في عمليات النقل من سفينة إلى أخرى على المستوى العالمي وأن هناك حاجة إلى ضمان ضبط فعال لهذه العمليات.

<sup>15</sup> <http://www.fao.org/3/a-bl765e.pdf>



## سابعاً - مجموعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وبالمسائل ذات الصلة

25- عرضت في الدورة الرابعة للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية، التي عقدت من 25 إلى 29 سبتمبر/أيلول 2017، نتائج الدورة الثالثة لمجموعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة، التي عقدت في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (الوثيقة COFI/2018/SBD.12). وقد اتخذت اللجنة الفرعية عدداً من القرارات والتوصيات المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

26- ستواصل أمانة المنظمة البحرية الدولية المشاركة في مجموعة العمل التابعة لسجل منظمة الأغذية والزراعة العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين. ووافقت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي لأمانات منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، أن تروج فوائد تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وتشجع الدول على أن تصبح أطرافاً فيه. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي استكشاف برامج مشتركة لبناء القدرات والتعاون التقني لتعزيز تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وخاصة الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. وعلاوة على ذلك، صادقت اللجنة الفرعية على توصية بتشجيع التنفيذ المنسق للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء مع أنواع أخرى من عمليات التفتيش، كذلك التي قد تجري بموجب معاهدات المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية.

27- وقد دُعيت أمانة المنظمة البحرية الدولية لأن تستكشف مع منظمة الأغذية والزراعة في كيف يمكن أن تساهم خطة المراجعة الإلزامية للدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم. وأوصي بأن يشار في "مدونة تنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية"، تحت بند الصكوك ذات الصلة، إلى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم، سعياً إلى تعزيز الربط بين مصايد الأسماك وسلامة السفن<sup>16</sup> وحماية البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة الفرعية على أن تدعى أمانات منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية إلى القيام بمزيد من الاستكشاف لكيف يمكن أن تنفذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم تنفيذاً فعالاً بالاقتران مع الصكوك الأخرى ذات الصلة التي تعتمد المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية.

28- وافقت اللجنة الفرعية على أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بنشر وتعميم المعلومات المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح على السفن، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالأمن، على أعضاء المنظمة وعلى الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك.

29- دخلت حيز النفاذ في عام 2012 الاتفاقية الدولية للمنظمة البحرية الدولية المتعلقة بمعايير تدريب طواقم سفن الصيد وإصدار تراخيصهم، والتي تورد متطلبات تدريب طواقم سفن الصيد. وتخضع هذه الاتفاقية حالياً لاستعراض

<sup>16</sup> الوثيقة COFI/2018/inf.8. السلامة في البحر في قطاع مصايد الأسماك.

شامل في اللجنة الفرعية للمنظمة البحرية الدولية المعنية بالعنصر البشري والتدريب والمراقبة، لتحديثها وتنقيحها، مع الأخذ بالاعتبار الطبيعة الفريدة لقطاع صيد الأسماك وبيئة عمل الصيد وضرورة الحيلولة دون إلحاق ضرر بالبيئة البحرية. وتوفر وثيقة التوجيهات حول تدريب طواقم سفن الصيد وإصدار تراخيصهم التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة/منظمة العمل الدولية/المنظمة البحرية الدولية تعليمات إضافية. ووافقت اللجنة الفرعية على أن تعمل المنظمات الثلاث معاً على تحديث متطلبات التدريب.

30- من المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل لمجموعة العمل المشتركة في عام 2019.

### ثامناً - الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد

31- وفي يوليو/تموز 2017، اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد (الوثيقة COFI/2018/Inf.10)، مسلّطاً الضوء على دورها الهام في تحقيق استدامة مصايد الأسماك، كما على فعاليتها في الحيلولة دون التجارة بمنتجات متأتية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

32- في الدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك، التي عقدت في الفترة من 4 إلى 8 سبتمبر/أيلول 2017، خضعت الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد لمزيد من البحث (الوثيقة COFI/2018/Inf.9). وأيدت اللجنة الفرعية الأعمال التي تعتمدها المنظمة القيام بما للتوعية بالخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد وأكدت على تكاملية هذه الخطوط مع صكوك ومبادرات دولية أخرى، من مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والسجل العالمي، والحاجة إلى برامج تكاملية فعالة من حيث التكلفة في تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية، كما في بناء القدرات لتحقيق هذه الغاية. وسلّطت اللجنة الفرعية الضوء أيضاً على دور المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والهيئات الإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة في القطاع في تنفيذها. وأكدت اللجنة الفرعية أن الخطوط التوجيهية الطوعية ينبغي أن تكون قائمة على المخاطر وألا تصبح حواجز تقنية غير ضرورية أمام التجارة، مسلّطة الضوء على فائدة الموامة لاجتناب ازدواجية وفرض تكاليف غير ضرورية على المستخدمين.

33- أشارت اللجنة الفرعية إلى أهمية العديد من المكونات المدرجة في برنامج المساعدة العالمية المقترح، لكنها أوصت بأن من السابق لأوانه وضع برنامج منفصل لهذا الغرض. واقترحت اللجنة الفرعية أن المنظمة يمكن أن توفر في المستقبل معلومات عن أفضل الممارسات، استناداً إلى تجارب التنفيذ الوطنية والإقليمية.

### تاسعاً - دور المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك

34- واصلت المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك القيام بدور بالغ الأهمية في المبادرات والأنشطة المختلفة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لكونها مذكورة صراحة في الصكوك الدولية وكذلك لحضورها ومساهمتها في الاجتماعات وحلقات العمل ذات الصلة. وتقوم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بتزايد باعتماد تدابير صون وإدارة تجعل لها قصب الريادة في تنفيذ الصكوك الدولية المختلفة، بما في ذلك تدابير الصون والإدارة التي

تتخذها دولة الميناء، والخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد، وقوائم سفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والامثال، وأداء دولة العلم.

35- في الاجتماع الأول لأطراف الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (الذي عقد في أوصلو، النرويج، في الفترة من 29 إلى 31 مايو/أيار 2017)، حددت الأطراف أن المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك كيانات هامة في المساعدة على تنفيذ الاتفاق، وخاصة في ما يتعلق بمسؤوليات دولة الميناء ودولة العلم، وسلّطت الضوء على المبادرات الناجحة التي قامت بها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في ما يتعلق بتدابير دولة الميناء. وفي ما يخص تبادل المعلومات، أشارت الأطراف أن الإجراءات والآليات المتعلقة بتقديم المعلومات إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ستشكل أمثلة مفيدة، وخاصة للدول التي لديها إدارات لمصائد الأسماك صغيرة وموارد محدودة.

36- في التفاوض على الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد، أشير في الدورة الخامسة عشرة للجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصائد الأسماك، التي عقدت في أغادير، المغرب، في الفترة من 22 إلى 26 فبراير/شباط 2016، أنه ينبغي لاجتناب الازدواجية أن تؤخذ بالاعتبار خطط المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المتعلقة بتوثيق المصيد القائمة والراسخة.

37- تتوفر لنظم المعلومات الراسخة للمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وخاصة سجلات السفن، إمكانية تيسير تقديم البيانات إلى السجل العالمي، ما يسهّل العملية للدول المشاركة. وقد نوّه الاجتماعان الثالث والرابع للفريق العامل التقني والاستشاري غير الرسمي المفتوح باب العضوية للسجل العالمي بأن المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تنفيذ السجل العالمي، خاصة من خلال مدّ روابط بين نظم المعلومات الخاصة بها وبين السجل العالمي لتيسير قيام الدول بتقديم البيانات وأن مثل هذا القرار ينبغي أن تتخذه كل دولة علم على حدة.

38- تساهم المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أيضاً في عدة مبادرات عالمية ذات أهمية في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. فقد شاركت هذه المنظمات في الدراسة العالمية عن النقل من سفينة إلى أخرى والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وقدمت مدخلات لها، وهي الدراسة التي استعرضت في حلقة عمل الخبراء حول النقل من سفينة إلى أخرى والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، التي عقدت في روما، في الفترة من 21 إلى 23 فبراير/شباط 2018. كذلك شكّلت تقديرات هذه المنظمات للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمنهجيات التي استخدمتها مدخلات ملائمة للخطوط التوجيهية الفنية المتعلقة بمنهجيات ومؤشرات تقدير حجم وأثر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وستقدم الوثيقتان كالتالي إلى لجنة مصائد الأسماك هذه.

## عاشراً- مؤشر هدف التنمية المستدامة 14-6-1

39- في الدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك، وافقت الدول الأعضاء على استخدام الاستبيان لرصد تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي شمل إضافة عدة أهداف التنمية المستدامة. وتبعاً لهذا القرار، وضعت المنظمة منهجية للمؤشر 14-6-1 "التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم"، الذي شمل إضافة عدة أقسام جديدة لتمكين الدول من رفع تقارير عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد جُربت هذه المنهجية كجزء من حلقات العمل الجارية لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصيد ذات الصلة. وبعد أخذ التعليقات والملاحظات الواردة من خلال هذا المشروع التحريبي بالاعتبار، قدمت المنظمة بعد ذلك المنهجية النهائية للمؤشر إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فوافق على المؤشر وعلى رفع درجته إلى المستوى الأول.

## أحد عشر- إعانات دعم مصايد الأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

40- مقصد التنمية المستدامة 14-6 هو "القيام بحلول عام 2020 بحظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك".

41- نوقشت قضية إعانات مصايد الأسماك في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر المحيطات)، الذي عقد في نيويورك في الفترة من 5 إلى 9 يونيو/حزيران 2017. وأشارت النتيجة، التي اعتمدها الجمعية العامة إلى الحاجة إلى "العمل بحزم على حظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، بما في ذلك من خلال تسريع العمل لإكمال مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن هذه القضية، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفاضلية المناسبة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تلك المفاوضات".

42- بحثت قضية إعانات مصايد الأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الدورة السادسة عشر للجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك، التي عقدت في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 4 إلى 8 سبتمبر/أيلول 2017. وقد أشارت اللجنة الفرعية إلى ضرورة حظر الإعانات التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد والإفراط في الصيد وفي الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأكدت اللجنة الفرعية على دور المنظمة الهام في توفير الخبرة الفنية المتخصصة إلى منظمة التجارة العالمية وأعضائها بشأن المفاوضات الجارية حول إعانات

مصايد الأسماك، ودعمت المشاركة النشطة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (10-13 ديسمبر/كانون الأول 2017، بوينس إيرس، الأرجنتين). كذلك أيدت اللجنة الفرعية تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة التجارة العالمية، وخاصة في ما يتعلق بالمفاوضات الحالية حول الإعانات لمصايد الأسماك، وشددت أيضاً على أهمية بناء القدرات والمساعدة الفنية بشأن إعانات مصايد الأسماك للبلدان النامية.

43- وفي المؤتمر الوزاري الحادي عشر، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على مواصلة الانخراط البناء في المفاوضات حول إعانات مصايد الأسماك، بهدف أن يقوم المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في عام 2019 باعتماد اتفاق على ضوابط شاملة وفعالة تحظر أشكالاً معينة من إعانات مصايد الأسماك تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي الإفراط في الصيد وفي صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وعلاوة على ذلك، أقر أعضاء منظمة التجارة العالمية بأن معاملة خاصة وتفضيلية مناسبة وفعالة للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه المفاوضات.